البرلمان يستمع إلى بيان الجهاز المركزي للرقابة عن مراجعة حسابات موازنات 2012م

بيان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة :

ارتفاع تحويلات المغتربين أحدث تحسناً في حصيلة الاحتياطي النقدي

عجز الموازنة يعود إلى تنامي الإنفاق والإخفاق في تنمية الإيرادات

■ صنعاء / سبأ

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس محمد علي سالم الشدادي إلى بيان الرقابة والمحاسبة عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2012م.

وقال رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القاضي أبوبكر حسين السقاف في البيان الذي قرأه على المجلس :

في البداية أتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير على دعوتكم لحضور أعمال هذه الجلسة المخصصة لإلقاء بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنات العامة (الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة) للسنة المالية 2012م ، عملاً بنص المادة (91) من الدستور والمادة (174) من اللائحة الداخلية للمجلس .

وأعرب لكم عن خالص التقدير والامتنان لتفهمكم الواعي للدور الرقابي الذي يمارسه الجهاز ولما يصدر عن مجلسكم الموقر من توصيات تدعم استقلالية الجهاز وتعزز نتائج أعماله بما يحقق المصلحة العامة ويدعم نظام المساءلة العامة في بلادنا .

اسمحوا لي قبل أن استعرض أهم الاختلالات وجوانب القصور التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة للسنة المالية 2012م .. أود التأكيد على جملة من النقاط الأساسية الآتية :

• النقطة الأولى : وتتعلق بضرورة الإيضاح بأن تسليط الضوء على المؤشرات السلبية التي ترافق تنفيذ الموازنات العامة للدولة ليس فقط بهدف الوعي بالاختلالات الهيكلية التي تعاني منها المالية العامة للدولة والتنبيه إلى المخاطر المرتبطة بها .. وإنما الأهم في تقديرنا أن يتحول هذا الوعي إلى برامج عمل استثنائية وإجراءات واضحة وعملية تهدف إلى معالجة جذرية لتلك الاختلالات بما يكفل الحد من تأثيراتها ويضمن رفع كفاءة السياسات المالية وتحقيق أهدافها ... ودون الاكتفاء باختزال الأسباب والمعالجات فقط في التحديات الأمنية برغم أهميتها لأن في ذلك تبسيطا للواقع وإغفالاً للأسباب الحقيقية بل ومبرراً لاستمرار تلك الاختلالات الهيكلية وتراكمها دون معالجة وعلى نحو لا يحتمله واقع الحال ومتطلبات المستقبل المنشود ، بل أن التحديات الأمنية وتداعياتها تستوجب من الجميع – بذل المزيد من الجهود الجادة والمنظمة – كل بحسب اختصاصاته ومسؤولياته – باتجاه الدفع إلى أيجاد حلول عملية وغير نمطية للمشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تعاني منها بلادنا .

• النقطة الثانية : وتتعلق بمتطلبات الموضوعية والتي تقتضي التنويه إلى المؤشرات الإيجابية والمرتبطة بتطور الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية خلال عام 2012م وفي مقدمتها تحقيق نمو اقتصادي بلغ حوالي (2 %) مقابل النمو السلبي الذي شهده الاقتصاد في عام 2011م ، بالإضافة إلى تحسن واضح في ميزان المدفوعات صاحبه زيادة في رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي واستقرار نسبي في أسعار الصرف ..

وفي المقابل فإن الموضوعية تقتضي أيضاً التنويه إلى العوامل الاستثنائية التي ساهمت في حدوث تلك المؤشرات الإيجابية ونذكر منها :-

• أن التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الاحتياطي النقدي إنما مرده بصورة أساسية إلى ارتفاع تحويلات المغتربين في الخارج وتدفق القروض الخارجية في إطار الدعم الإقليمي الدولي لبلادنا والذي صاحبه أيضاً تدفق في الاستثمارات الأجنبية مع الإشارة إلى الإجراءات الفاعلة التي اتخذها البنك المركزي في اتجاه تحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف .

ومن ناحية ثانية فإن الميزان التجاري والذي حقق عجزاً قدره (378.6) مليون دولار في عام 2012م مقابل فائض قدره (572) مليون دولار في عام 2011م بسبب ارتفاع قيمة الواردات من مختلف السلع الاستهلاكية والرأسمالية قابله انخفاض في قيمة الصادرات والناتج عن انخفاض كميات الإنتاج من النفط والغاز الأمر الذي يشير إلى الاختلالات التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد الوطني واعتمادها بشكل رئيسي على الاستيراد في توفير احتياجاتها واعتماد الصادرات بشكل أساسي على تصدير النفط الخام والغاز وعلى نحو يهدد الاقتصادي والاستدامة المالية باعتبار النفط هو الممول الأساسي للإنفاق العام والمصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في ظل عدم القدرة على تنويع الصادرات من المنتجات والسلع الأخرى والإخفاق في تنمية الإيرادات غير النفطية .

إن ما أود التأكيد عليه هو أن العوامل الاستثنائية (ومن بينها ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وكميات الإنتاج والقروض والمنح الخارجية وغيرها من العوامل) لا تقتصر مخاطرها في التغطية على الاختلالات القائمة وفي الحد من تأثيراتها السلبية وإنما –وهو الأهم– أنها أدت وقد تؤدي إلى التأخير والتأجيل في معالجة تلك الاختلالات وتفاقمها بل أنها في ظل استمرارها تجعل الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية وخطط التنمية كلها مرهون بعوامل خارجية يصعب السيطرة عليها في مقدمتها أسعار النفط العالمية والقدرات المتوفرة لزيادة كميات الإنتاج منه ، وهو ما يستوجب العمل على تعبئة الموارد الذاتية ورفع كفاءة استخدامها .

• النقطة الثالثة : وتتعلق بالعجز المستمر بنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة ... وتخطيه – رغم العوامل الاستثنائية المتاحة – للمعدلات الآمنة المسموح بها والبالغ (3 %) من الناتج المحلي الإجمالي .. حيث يمثل هذا العجز محصلة لجملة الاختلالات التي تعاني منها المالية العامة للدولة وعلى قدرتها في تحقيق الاستقرار المالي.

الأرباح المحققة في وحدات القطاع الاقتصادي لا تتناسب مع حجم الاستثمارات

مطالبة البرلمان بالمصادقة على مشروع موازنة الجهاز بعشرة مليارات ريال

فمن حيث الأسباب فإن جانباً من عجز الموازنة يعود إلى تنامي الإنفاق وهو أمر يمكن قبوله بل هو مرغوب خاصة في ظروف الانكماش والرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أنه يفقد أهدافه بتحيزه للإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الرأسمالي والذي بلغ حوالي (301) مليار ريال بنسبة (10.7%) من إجمالي الإنفاق العام مما يؤدي إلى تواضع الأثر التنموي للسياسات المالية وقد صاحب ذلك تراجع في الأولويات الاجتماعية للسياسات المالية فرغم زيادة المخصصات المالية لقطاعي التعليم والصحة إلا أنها تراجعت كنسبة مئوية في هيكل الإنفاق لعام 2012م بالمقارنة مع العام السابق.

ومن جانب آخر : فإن عجز الموازنة يرجع في جانب هام منه إلى الإخفاق في تنمية الإيرادات الضريبية تحديداً بسبب العديد من الاختلالات الإدارية والقانونية والفنية التي تعاني منها المصالح الإيرادية وبالرغم من جهود التطوير التي حدثت إلا أنها لم تؤت ثمارها بشكل فاعل وذلك على النحو الوارد تفصيلاً لاحقاً .

ويرتبط بما سبق أيضاً الإخفاق في تنمية الموارد في العديد من القطاعات الواعدة وتحديداً قطاع الاتصالات وقطاع الثروات المعدنية .

أما من حيث التأثيرات المباشرة للعجز المستمر في نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة فإنه يأتي في مقدمتها الارتفاع الحاد في قيمة رصيد صافي الدين العام الداخلي والذي بلغ حوالي (2084) مليار ريال هو ما يستدعي التنبه للسيطرة على معدلات نموه وإدراك تكاليف تحويله المرتفعة ويكفي الإشارة إلى أن الزيادة في قيمة فوائد الدين الداخلي في عام 2012م تفوق الزيادة التي حدثت في حصيلة الإيرادات الضريبية لمصلحة الضرائب بل أن قيمة فوائد الدين الداخلي تستحوذ على أكثر من (90 %) من حصيلة الضرائب المحصلة .

• النقطة الرابعة : وتتعلق بتواضع الأرباح المحققة في وحدات القطاع الاقتصادي وعلى نحو لا يتناسب وحجم الاستثمارات فيها أو ما تملكه من إمكانيات وقدرات مادية أو نوعية وطبيعة الأنشطة التي تمارسها .

ويرجع ذلك إلى جملة من الاختلالات الإدارية والتحويلية والفنية والتي تفاقمت خلال السنوات الماضية وأدت إلى تدني الأداء في العديد من تلك الوحدات وفي مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية إلى الحد الذي يهدد استمراريتها ، وهو ما يستوجب اتخاذ الإجراءات العاجلة التي تسمح بتصحيح أوضاع تلك الوحدات .

• النقطة الخامسة :وتتعلق بالعمل الرقابي ومتطلبات استقلاليته والمعلوم أن العمل الرقابي للجهاز تحكمه معايير مهنية ويخضع في تنفيذ مهامه الرقابية لمنهجية معتمدة تضمن جودة الأداء وتكرس معايير الاستقلالية والنزاهة .

ولأهمية استقلالية الجهاز باعتبارها جوهر العمل الرقابي ، فقد حرص المشرع اليمني – وفقاً لأحكام قانون الجهاز –على توفير الحد الأدنى من متطلبات الاستقلالية في أداء الجهاز لمهامه الرقابية ، واستشعاراً منا بأهمية ذلك ، يسعى الجهاز جاهداً لتعزيز وتفعيل متطلبات وضمانات استقلاليته ، بما يتسق ومبادئ استقلالية الأجهزة الرقابية العليا المنصوص عليها في إعلاني ليما ومكسيكو .. بما يكفل حرية الجهاز في معالجة كافة المسائل المتعلقة بممارسة اختصاصاته بمنأى عن أي ضغوط وبعيداً عن أي تدخلات يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أدائه لمهامه الرقابية أو على نتائج أعماله .

وأشار رئيس الجهاز إلى أهم ضمانات الاستقلالية وفقاً لما تقدم :

– وجود نص صريح في الدستور بشأن مهام واختصاصات الجهاز بما يعزز من استقلاليته وضماناتها وتفعيل دوره الرقابي على الأموال والممتلكات العامة وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والمساءلة والشفافية في الأجهزة الحكومية .

وبشأن ذلك يأمل الجهاز من مجلسكم الموقر تضمين مشروع التعديلات الدستورية المقترحة نصاً صريحاً بشأن مهام واختصاصات الجهاز وضمان استقلاليته .

أن الاستقلال المالي .. وذلك من خلال توفير الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة للجهاز بما يمكنه من ممارسة مهامه الرقابية على المال العام بكفاءة وفعالية ودون تأثير أو تدخل من قبل السلطة التنفيذية الخاضعة لرقابته . خاصة فيما يتعلق بتوفير اعتماداته المالية ... وهو ما تحرص عليه كافة الدول تأكيداً لمصداقية توجهها في مكافحة الفساد وتعزيز نظام المساءلة العامة لديها .

إن قيام السلطة التنفيذية (وزارة المالية) بمناقشة مشروع موازنة الجهاز بهدف تعديل تقديراته فبالإضافة إلى كون هذا الإجراء يمثل اعتداءً صارخاً على قانون الجهاز ولائحته التنفيذية فإنه يؤدي إلى الضغط على الجهاز من خلال وضع القيود على اعتماداته ما قد يحد من رقابته ويؤثر على استقلاله ، وكون الجهاز يختص بمراقبة السلطة التنفيذية فلا يجوز أن تكون اعتماداته خاضعة لتصرفات السلطة التنفيذية (وزارة المالية) والتي قد تسعى جاهدة إلى تخفيض تلك التقديرات أو الحد منها ما قد يؤدي إلى القصور في تنفيذ مهام الرقابة، وهو أمر عانى منه الجهاز في السنوات الماضية .

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان ليما الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في القسم السابع البند (1) تضمن ما يلي :

(إن الهيئات العليا للرقابة المالية يجب أن تكون مزودة بالوسائل المالية التي تمكنها من القيام بأعمالها على أكمل وجه) وضمن توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدولة العربية ما يلي :

(أن تتوفر للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة حرية إعداد تقديرات نفقاتها في الميزانية العامة للدولة واستعمال تلك التقديرات دون تدخل أو رقابة من أية جهة إدارية) .

ولفت رئيس الجهاز الى أنه تأسيساً على ذلك فقد أعد الجهاز مشروع موازنته لعام 2014م وفقاً للأسس والمعايير العلمية والعملية وربطها بالأنشطة والمهام الرقابية المستهدف تنفيذها... كما روعي في تقديرها الاحتياجات والمتطلبات الملحة والضرورية مراعياً بذلك الوضع المالي للدولة ، ومتبعاً في اعتمادها الإجراءات المحددة في قانون الجهاز النافذ، والمعززة بتوجيه فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية باعتمادها رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة وتوجيه الأخ رئيس مجلس الوزراء لوزير المالية بالعمل بموجب توجيهات رئيس الجمهورية ، والجهاز يقدر ويثمن عالياً دوركم الداعم دوماً . سواء في تفعيل مخرجات الجهاز الرقابية أو في مجال تعزيز استقلاليته في ممارسة مهامه الرقابية وفي سياق هذا الدعم يأمل الجهاز من مجلسكم الموقر التأكيد على الحكومة التعامل مع موازنة الجهاز للسنة المالية 2014م وفقاً لأحكام قانون الجهاز وذلك بإدراجها في موازنة الدولة للسنة المالية 2014م وفقاً لما هو محدد بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية الصادرة بهذا الشأن دون نقصان حتى يتمكن الجهاز من أداء مهامه الرقابية على أكمل وجه والوفاء بالتزاماته تجاه الجهات المستفيدة من نتائج أعماله وفي مقدمتها مجلسكم الموقر بما يعزز من نظام المساءلة العامة في بلادنا .

يبقى التنويه ، بشأن ما تضمنه قانون الجهاز رقم (39) لسنة 1992م من أحكام واضحة بالمادة (32) الفقرة (أ) والتي تنص على ((لايجوز بأي حال من الأحوال إعفاء أي جهة خاضعة لرقابته بموجب هذا القانون ...الخ)) كما أن الفقرة (ج) من نفس المادة أكدت على ذلك إلا أن هناك العديد من الجهات الخاضعة للرقابة قد امتنعت عن تمكين الجهاز من ممارسة اختصاصاته في مراجعة حساباتها وأنشطتها منها سبع وحدات مشمولة بالموازنة العامة للدولة والبالغة استخداماتها الفعلية لعام 2012م (432.8) مليار ريال وعدد أربع وحدات اقتصادية .

وأعرب رئيس الجهاز في ختام تقريره المقدم للمجلس عن خالص التقدير والامتنان للمجلس لتفهمه الواعي للدور الرقابي الذي يمارسه الجهاز ولما يصدر عن المجلس الموقر من توصيات تدعم من استقلالية الجهاز وتعزز نتائج أعماله وبما يدعم من نظام المساءلة العامة في بلادنا .

كما توجه رئيس الجهاز بالشكر والتقدير للإخوة رؤساء وأعضاء اللجان البرلمانية بالمجلس بشكل عام والإخوة رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة ورؤساء وأعضاء اللجان الفرعية المنبثقة عنها بصفة خاصة على جهودهم المخلصة واهتمامهم الجاد بتقارير الجهاز عن الحسابات الختامية .

وقد تطرق التقرير إلى أهم المؤشرات الخاصة بضمانات الاستقلالية ونتائج الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012 بما فيها عجز الموازنة والموارد العامة والاستخدامات العامة والنفقات الرأسمالية والاستثمارية .

وأشار التقرير إلى الاختلالات التي ترافق عملية الاقتراض واستخدام المساعدات الخارجية وأكد الجهاز في تقريره أهمية الإسراع في إصدار التشريع الخاص بالدين العام والاستغلال الأمثل للقروض الخارجية للمشاريع الإنمائية و مراعاة جاهزية المشاريع ، والانتهاء من إعداد الدراسات والتصاميم السليمة والنهائية وتأهيل المقاولين والقادرين على تنفيذ تلك المشاريع ، وتنفيذ إجراءات المناقصات وفقاً للبرامج الزمنية المحددة في اتفاقيات القروض والمنح .

كما أشار التقرير إلى مؤشرات الوحدات الاقتصادية وموازنات الصناديق .

واستمع المجلس إلى رسالة رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القاضي أبوبكر حسين السقاف بشأن اعتراض الجهاز على قرار الحكومة حول مشروع موازنة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام المالي 2014م أشار فيها إلى أن الحكومة قامت بالتدخل في موازنة الجهاز والخصم منها واعتبار ذلك باطلاً مطلقاً في الوقت الذي ينص القانون على أن تدرج موازنة الجهاز رقماً واحداً في موازنة الدولة ويفرج عنها دفعة واحدة في حساب خاص بالبنك المركزي ولا يجوز للسلطات التنفيذية احتجاز أو حجز أي جزء منها أو الخصم من اعتماداتها ، وطلب رئيس الجهاز من المجلس المصادقة على مشروع موازنة الجهاز بالرقم المبين في توجيهات الاخ رئيس الجمهورية (عشرة مليارات ومائة وسبعة وثلاثين مليوناً وأربعة عشر ألفاً وخمسة وثلاثين ريالاً .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح يوم الأحد القادم بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور لطف حمود بركات ووكيل الجهاز لقطاع الشئون المالية والإدارية والفنية أنور عبد الكريم الكسادي والوكيل المساعد للقطاع الاقتصادي يحيى علي زهرة والقائم بأعمال وكيل الجهاز لقطاع الوحدات الإدارية أمين محمد قاسم والوكيل المساعد للقطاع الإداري الثاني عبد الملك منصور عبد العزيز والوكيل المساعد للقطاع الإداري الأول عبد الملك الكهالي ومدير عام الرقابة المالية والتخطيط محمد سيف المخلافي.

لدى بدء فعاليات الملتقى الرابع للعلماء والدعاة لدعم الحوار بعدن

عباد: المرحلة تتطلب جمع النفوس ومواجهة التعصب الطائفي والحزبي

رشيد: ندعو الجميع إلى العمل على تطبيق مخرجات الحوار

■ عدن/ وداد شبيلي :
تصوير/ محمد عوض

بدأت أمس بعدن فعاليات الملتقى الرابع للعلماء والدعاة لدعم مخرجات الحوار الوطني الذي نظمته وزارة الاوقاف والارشاد تحت شعار« دور العلماء والدعاة في دعم مخرجات الحوار الوطني» وبمشاركة 150 داعية ومرشداً من مختلف محافظات الجمهورية.

ويهدف الملتقى الذي عقد برعاية الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ويستمر لمدة ثلاثة أيام إلى تفعيل دور العلماء والدعاة بمساندة قرارات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتوحيد رسالة العلماء في مواجهة حملات التشويه لمخرجات المؤتمر وتكريس دور الخطاب المسجدي بما يخدم توعية المجتمع بأهمية الالتفاف حول مخرجات الحوار الوطني من خلال صياغة وإعداد خطب الجمعة التي تتناول مخرجات الحوار بالإضافة الى توحيد رسالة العلماء والدعاة وإبراز الدور المحوري للعلماء والدعاة لمختلف القنوات السياسية والإعلامية والاجتماعية في الوصول الى كلمة سواء عبر نتائج مؤتمر الحوار والتسليم لها كونها من مقاصد الشريعة بالاضافة الى أهمية القضية المحورية التي سيتم مناقشتها في الملتقى في دورته الرابعة وهي دور العلماء والدعاة في انجاح مخرجات الحوار من خلال ما يملكه المشاركون في الملتقى من امكانيات علمية وملكات خطابية دعوية.

وفي الافتتاح القى الاخ حمود محمد عباد وزير الاوقاف والارشاد كلمة أكد فيها ان انعقاد هذا الملتقى تكمن أهميته في ايصال الرسالة العظيمة التي تدفع بمزيد من اللقاءات والاتفاق والاعتصام بحبل الله المتين خدمة لليمن وخدمة لجميع اليمنيين في استشراف آفاق المستقبل والولوج الى مرحلة جديدة من البناء والشراكة الوطنية ومن العمل المشترك والمواطنة المتساوية وفي ظل دولة مدنية مرجعيتها الاسلام تظللها راية الحرية والديمقراطية والمساواة دولة تتأسس على الخير والعدل والحق في مجابهة الظلم.

وأشار الى ان اليمن تقف على اعتاب مرحلة فاصلة من تاريخها مرحلة يجب ان نودع فيها الغضب والخلافات ونؤسس وطنا تتعزز فيه الاخوة والشراكة واعلاء كلمة الله الجامعة ومنبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في القدرة على جمع النفوس وتهدئة القلوب وصيانة الدماء والاموال والأعراض.

وأضاف الوزير أن وزارة الأوقاف والإرشاد وبشراكة حقيقية مع الأمانة العامة للحوار الوطني تسير في الاتجاه الذي يتطلب في هذه المرحلة رص الصفوف من اجل إنجاح الحوار الوطني ومحافظة عدن تعمل في الاتجاه الذي يعزز من دور المحافظات الجنوبية والشمالية والشرقية للوصول إلى بناء الدولة المدنية المنشودة.

من جانبه أكد محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد، أن انعقاد الملتقى في محافظة عدن يدل على المكانة العظيمة لهذه المدينة في قلوب أبناء اليمن منبع الوطنية الأصيل .

وقال: عدن التي نجهل أثرها ولا نعرف قدرها المدني والتي يعتقد البعض أن بإمكانه احتكارها بشكل طائفي ومن قبل مجموعة أو مصلحة ضيقة ، لن يستطيع احد احتكارها وهي لمن أراد أن يعيش فيها بقيم الإنسانية .

وأضاف رشيد : نحن نعيش اليوم اللحظات الأخيرة لمؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته التي جاءت من خلال توافق عريض وتوحد بمشاركة كوكبة من أبناء اليمن الذين استطاعوا خلال أشهر أن يوجدوا نقاطاً كبيرة يستطيع من خلالها اليمنيون تأسيس دولة حديثة .

وأكد أن الواقع يحتم على الجميع تحمل المسئولية والدفاع عن كل الحقوق ورعايتها وان مخرجات الحوار الناتجة إلى دولة اتحادية هي قضية محل توافق للعيش مع بعض والتأسيس لحقوق يتمتع بها الناس لقيادة أنفسهم بأنفسهم ..

كما ألقيت في الملتقى كلمتان من قبل الشيخ حسين محمد الهدار وكيل وزارة الأوقاف قطاع الإرشاد والأخ ياسر الرعيبي النائب الثاني للأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني أكدتا أن هذا الملتقى يأتي من خلال الجهود التي بذلتها وزارة الأوقاف والإرشاد وعلماؤها وخطباؤها لإصلاح هذا المجتمع بالموعظة الحسنة في زمن كثر فيه الفساد والتخريب ولدعم مخرجات الحوار الوطني عن طريق نشر سماحة الدين من خلال الرسالة الدينية النبيلة باعتبار الخطاب الديني والإرشادي من أهم الأدوار التي تؤثر في نفوس أفراد المجتمع وإرساء ثقافة المودة والتفاهم بين أبناء الوطن الواحد لتحقيق مصلحة الوطن العليا والحفاظ على مكتسباته.

هذا ويناقش الملتقى على مدى ثلاثة أيام متتالية دور العلماء والدعاة في دعم مخرجات الحوار وسبل تفعيل رسالة المسجد في المجتمع.

ومن المقرر أن يخرج الملتقى بنتائج منها الخروج بخطبة جمعة من كل مجموعة على حدة تتناول عنوان القضية التي ناقشتها المجموعة والتغذية الراجعة للمجتمعات المحلية بهدف توعيتها بمخرجات الحوار من خلال ركيزة الخطاب المسجدي والاستفادة من الخطب المعدة من مجموعات العمل التي تشمل مختلف مخرجات الحوار وتوزيعها على مختلف خطباء المساجد في كل محافظة.